الأنباء
الاثنين 4 فبراير 2013

أمام المتآمرين على وحدة الأمة الإسلامية

الجيران: العلاقات الكويتية ـ السورية متينة وتزداد صلابة

د.عبدالرحمن الجيران

أشاد النائب د.عبدالرحمن الجيران بالمساعدات التي رعتها الكويت للأشقاء في سورية والتي تأتي انطلاقا من ثوابت العقيدة الإسلامية الصحيحة أولا والمبادئ العربية الأصلية ثانيا والقيم والأعراف الإنسانية التي تنادى العالم بأسره بشأنها وهي كرامة الإنسان والحريات وغيرها، وحول علاقة الكويت بسورية أكد النائب انها متينة وقوية ويعرفها كل من قرأ التاريخ وتزداد مع الزمن صلابة وشدة امام المتآمرين على وحدة الأمة الإسلامية الساعية لإثارة نار الطائفية والمجوسية.

العمير لوزير التربية: ما حيثيات عدم التجديد لعميد كلية العلوم في جامعة الكويت؟

وجه النائب علي العمير سؤالا برلمانيا إلى وزير التربية والتعليم العالي د.نايف الحجرف جاء فيه: تولت استاذة دكتورة عمادة كلية العلوم بجامعة الكويت للفترة من 2010/9/1 حتى 2012/8/31، وفي تاريخ 2012/9/1 تم تكليفها من قبل الاستاذ الدكتور مدير الجامعة بالقيام بأعمال عميد كلية العلوم لحين الانتهاء من تقييم أدائها من قبل اللجنة المشكلة لذلك الغرض.

أخطر الأستاذ الدكتور مدير الجامعة مؤخرا الاستاذة الدكتورة بعدم التجديد لها لفترة ثانية في عمادة كلية العلوم، وعليه يرجى موافاتنا بالتالي: خطاب الاستاذ الدكتور مدير الجامعة للأستاذة الدكتورة والذي أخطرها بعدم التجديد لها لفترة ثانية، وقرار مدير الجامعة بتشكيل لجنة تقييم أداء للأستاذة الدكتورة عميد كلية العلوم، والرتبة العلمية لرئيس لجنة التقييم ومنصبه الإداري، والرتبة العلمية لمقرر لجنة التقييم ومنصبه الإداري ان وجد، والرتبة العلمية والمنصب الإداري لكل عضو من أعضاء لجنة التقييم، والتفاصيل التالية عن كل اجتماع من اجتماعات لجنة التقييم، وتاريخ الاجتماع، ومكان الاجتماع، ووقت بداية الاجتماع ونهايته، وأسماء الأعضاء الذين لم يحضروا الاجتماع مع أسباب عدم حضور كل منهم، ومحضر الاجتماع، وهل قابلت لجنة التقييم جميع أعضاء هيئة التدريس بكلية العلوم للاستئناس برأيهم؟ وفي حال عدم مقابلة اللجنة لجميع الأعضاء، يرجى تزويدنا بقائمة بأسماء أعضاء هيئة التدريس الذين قابلتهم اللجنة، كما يرجى تزويدنا بالمعايير التي تم على أساسها اختيار مقابلة هؤلاء الأعضاء واستبعاد سواهم، والتقرير النهائي للجنة التقييم بجميع مرفقاته (ان وجدت) متضمنا توصيات اللجنة، وهل اجتمعت لجنة التقييم بالأستاذة الدكتورة؟ وفي حال حدوث الاجتماع معها يرجى إفادتنا حول تاريخ ذلك الاجتماع ومكانه ووقت بدايته ووقت نهايته وأسماء الحضور من أعضاء اللجنة، والخطة المقترحة من الأستاذة الدكتورة لكلية العلوم والمقترحة للجنة البحث والاختيار قبل تعيينها عميدة كلية العلوم، وقائمة بإنجازات الاستاذة الدكتورة خلال فترة توليها عمادة الكلية، والخطة المستقبلية لكلية العلوم المقترحة من قبل الأستاذة الدكتورة والمقدمة للجنة التقييم، والأسباب التي دفعت الأستاذ الدكتور مدير الجامعة لعدم التجديد للأستاذة مع المسوغات اللائحية والقانونية التي استند إليها عند اتخاذه لهذا القرار.

وهل اجتمع الأستاذ الدكتور مدير الجامعة بالأستاذة الدكتورة حال تم ذلك لمناقشتها والاستماع لوجهة نظرها حول أي سلبيات قد تكون نسبت لأدائها؟ وفي حال تم ذلك يرجى موافاتنا بتاريخ ذلك الاجتماع ومكانه وتاريخه ووقت بدايته ووقت نهايته.

وهل عرض الأستاذ الدكتور مدير الجامعة نتائج لجنة التقييم على وزير التعليم العالي الرئيس الأعلى للجامعة وحصل على موافقته المسبقة بعدم التجديد والموافقة المسبقة بتشكيل لجنة بحث واختيار عن عميد كلية العلوم؟ وفي حال الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدنا بما يثبت ذلك.

وهل عرض الأستاذ الدكتور مدير الجامعة نتائج لجنة التقييم على مجلس الجامعة وحصل على موافقة المجلس المسبقة بعدم التجديد للدكتورة والموافقة المسبقة بتشكيل لجنة بحث واختيار عن عميد كلية العلوم؟ وفي حالة الاجابة بالإيجاب، يرجى تزويدنا بما يثبت ذلك.

وهل هناك صلاحيات لائحية قانونية تخول الاستاذ الدكتور مدير الجامعة اتخاذ قرار عدم التجديد واتخاذ قرار تشكيل لجنة بحث واختيار عن عميد كلية العلوم دون أخذ الموافقة المسبقة من وزير التعليم العالي الرئيس الأعلى للجامعة ودون أخذ الموافقة المسبقة من قبل مجلس الجامعة؟ وفي حال الاجابة بالإيجاب، يرجى تزويدنا بتلك اللوائح.

علي العمير

سأل عن الهيكل التنظيمي والمهام الرئيسية للمركز

الزلزلة يستفسر من وزير النفط عن إنشاء مركز للأبحاث والدراسات البترولية بتكلفة 6 ملايين دينار

وجّه النائب يوسف الزلزلة سؤالا برلمانيا الى وزير النفط هاني حسين جاء فيه: من خلال متابعتي للصحف الرسمية واستنادا الى ما نشر بتاريخ 2012/2/16 وذلك عن التصريح الصحافي لمؤسسة البترول الكويتية الذي أدلى به العضو المنتدب للبحث والتطوير والصحة والسلامة والبيئة آنذاك بدر الخشتي، عن البدء في تنفيذ مشروع إنشاء مركز جديد للأبحاث والدراسات البترولية تابع للقطاع النفطي على مساحة 250 ألف متر مربع في الأحمدي بتكلفة مبدئية تبلغ 6 ملايين دينار، وإحساسا منا بالمسؤولية الملقاة على عاتقنا كممثلين للأمة، لذا أرجو الإجابة عن الآتي:

ما الوضع الحالي في خط سير العمل لإنجاز هذا المشروع؟

وما الأهداف والمهام الرئيسية لهذا المركز؟ وما الجهة المكلفة والمسؤولة عن وضع ميزانية المركز؟ وما أقسام أو بنود تلك الميزانية؟ وهل سيكون المركز ربحيا؟

ويرجى تزويدي بالهيكل التنظيمي للمركز الذي يبين فيه المناصب القيادية والإدارية والمسميات الوظيفية لجميع العاملين مع نسخ معتمدة عن الوصف الوظيفي للمناصب المشار اليها، وما الإجراءات والآليات التي تنوي ادارة المركز اتخاذها حيال تعيين قياديين ومديرين؟ وما المدة الزمنية المتوقعة لملء الشواغر لجميع الوظائف البحثية العلمية؟ وما خطة التطوير الوظيفي؟

ويرجى تزويدي بالسير الذاتية لشاغلي المراكز القيادية والإدارية الحاليين على ان تشمل المؤهلات العلمية والخبرات العملية في البحث العلمي والمؤلفات العلمية المنشورة.

وما المبررات لحاجة مؤسسة البترول الكويتية لإنشاء مركز جديد لأبحاث البترول في ظل وجود مركز بحثي بترولي متكامل تابع لمعهد الكويت للأبحاث العلمية في مدينة الأحمدي مناط به القيام بأبحاث ودراسات البترول لحل مشاكل عالقة تتعلق بإنتاج وتكرير البترول والصناعات البترولية وإعداد خطط مستقبلية لإنعاش الاقتصاد الكويتي مع مراعاة الحفاظ على البيئة؟ ما الأهداف المرجوة والداعي للازدواجية؟ منطقيا نقل تبعية المركز البحثي البترولي من معهد الكويت للأبحاث العلمية الى مؤسسة البترول الكويتية أسهل بكثير من تأسيس وانشاء مركز جديد مما يؤدي الى تكلفة أقل وسرعة انجاز.

وهل تم طرح فكرة او نية لضم مركز أبحاث ودراسات البترول التابع لمعهد الكويت للأبحاث العلمية ليكون نواة للمركز الجديد التابع لمؤسسة البترول الكويتية؟ اذا كان الجواب بنعم، هل قامت مؤسسة البترول الكويتية بتشكيل فريق لطرح هذه الفكرة على ادارة معهد الكويت للأبحاث العلمية ومناقشتها؟ اذا كان الجواب بنعم يرجى تزويدي بقائمة أسماء جميع أعضاء فريقي العمل من الطرفين ونسخ من محاضر الاجتماعات.

يوسف الزلزلة

المطوع: تكليف الحكومة بإعداد الصياغة النهائية لقانون هيئة الاتصالات

عدنان المطوع

واصلت لجنة المرافق العامة مناقشة الاقتراح بقانون بشأن هيئة الاتصالات وذلك خلال الاجتماع الذي عقدته امس، ومقارنته بما جاء من الحكومة. واوضح مقرر اللجنة النائب عدنان المطوع انه تقرر ان تقوم الحكومة بإعداد الصياغة النهائية للقانون وتقديمه في أقرب وقت الى اللجنة تمهيدا لاعتماده.

الشليمي لإنشاء مدارس ذوي الاحتياجات الخاصة في كل محافظة

خالد الشليمي

قدم النائب خالد الشليمي اقتراحا برغبة نص على انشاء مدارس لذوي الاحتياجات الخاصة في كل محافظة من محافظات الكويت حسب المعايير والمواصفات الدولية الخاصة في التعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة.

الشطي يزور مقام السيدة زينب

خالد الشطي

دعا النائب خالد حسين الشطي الحكومة الى خطوة سريعة ترمم ما أفسده البعض بيننا وبين الشقيقة سورية، فيبدو أن رهانهم على سقوط النظام هناك خاسر تماما. وقال الشطي في تصريح له لا أزعم أن الأجواء في سورية طبيعية، ولكن من المؤكد أنها ليست بعشر السوء الذي يصوره الإعلام، فالأمن مستتب والحياة مستمرة. وأشار الشطي الى انه التقى النازحين من حمص والفوعا، وكانوا يتساءلون بألم وحسرة عن نصيبهم من حملات التبرع الكويتية للشعب السوري؟ وأضاف الشطي: فرغت من زيارة مولاتي الحوراء زينب، في جو مفعم بالروحانية التي تجلت في ظلامة الحرم الشريف وغربته، مبديا المه نتيجة أن حركة تزعم الإسلام وتنادي بالحرية تستهدف العتبات المقدسة والزائرين والعاكفين فيها، فقد شاهدت بنفسي آثار قصف الحرم الزينبي الشريف.

الجبري: نقل ثانوية النهضة إلى أنس بن مالك

محمد الجبري

قدم النائب محمد الجبري اقتراحا برغبة جاء في مقدمته: لما كانت المنطقة المحيطة بثانوية النهضة للبنات الواقعة في منطقة خيطان مكتظة بالعزاب، وحرصا على سلامة الطالبات اللاتي يدرسن فيها، نص الاقتراح على انتقال ثانوية النهضة للبنات بمنطقة خيطان الى مبنى ثانوية انس بن مالك للبنين مع ترميمها قبل بداية العام الدراسي الجديد.

الفيلكاوي: وفد أميركي لمناقشة الإفراج عن الكويتيين في غوانتانامو

عبدالرحمن الجيران وطاهر الفيلكاوي وخالد العدوة ومبارك النجادة خلال الاجتماع

أعلن مقرر لجنة حقوق الإنسان ومعالجة اوضاع البدون النائب طاهر الفيلكاوي: «ان هناك وفدا أميركيا سيزور الكويت في ابريل او مايو المقبلين، وسيكون هناك اجتماع للوفد مع وزارة الخارجية بحضور لجنة حقوق الإنسان البرلمانية لبحث حيثيات الافراج عن المحتجزين الكويتيين في غوانتانامو».

وقال الفيلكاوي في تصريح للصحافيين: «إن هناك زيارة متفقا عليها في السابق من قبل لجنة حقوق الإنسان في المجلس المبطل لزيارة الولايات المتحدة الأميركية لمتابعة حقوق المعتقلين.

الدبوس يسأل الحجرف عن مدى التزام «التربية» بتوفير مكاتب لخدمة ذوي الإعاقة

وجه النائب عصام الدبوس عددا من الاسئلة البرلمانية الى وزير التربية ووزير التعليم العالي د.نايف الحجرف جاءت كالتالي: حرصا على متابعة مدى حصول الاشخاص ذوي الاعاقة على حقوقهم الدستورية والقانونية بجميع وزارات الدولة بعد صدور القانون رقم 10 لسنة 2010 بشأن حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة، يرجى افادتي بالتالي: ما الجهة المختصة بالوزارة والجهات التابعة لكم بمتابعة تطبيق القانون رقم 10 لسنة 2010 بشأن حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة، وما التدابير الادارية الفعالة التي اتخذتها الوزارة والجهات التابعة لكم لتوفير التجهيزات اللازمة لضمان تمتع الاشخاص ذوي الاعاقة بحقوقهم المدنية والسياسية، وما مدى التزام الوزارة والجهات التابعة لكم بتوفير مكاتب لتقديم خدمات خاصة لذوي الاعاقة في جميع الجهات التابعة لها بما في ذلك توفير مترجم للغة الاشارة ومعين لخدمة المكفوفين لضمان تمتعهم بحقوقهم على قدم المساواة مع الآخرين، وما مدى التزام الوزارة والجهات التابعة لكم باستخدام وتعيين نسبة 4٪ من العاملين الكويتيين فيها، وما مدى التزام الوزارة والجهات التابعة لكم بإنشاء وتهيئة المباني التابعة لها لكي تتوافق مع خدمة ذوي الاعاقة وتجهيزها بالوسائل المناسبة، وما الاجراءات التنفيذية المتخذة بشأن توفير مواقف خاصة بسيارات ذوي الاعاقة بجميع المباني والادارات التابعة للوزارة والجهات التابعة لكم؟

وقال الدبوس في السؤال الثاني: يرجى افادتي وتزويدي بالآتي: كشف تفصيلي بأسماء القياديين من وكلاء مساعدين ومديرين المناطق التعليمية ومساعديهم ومسمياتهم في وزارة التربية موضحا فيه التالي: الاسم، المنصب، الشهادة العلمية، الادارة التعليمية، القسم او الشعبة التي يعمل بها وتاريخ الالتحاق بالعمل لدى الوزارة، وهل يصرف للقياديين اي مكافآت او بدلات او علاوات او غيرها من المصروفات المالية؟ اذا كانت الاجابة بالايجاب يرجى تزويدي بكشف يوضحها بالتفصيل، وهل هؤلاء القياديون من وكلاء مساعدين ومديري مناطق تعليمية ومديري ادارات تم الحاقهم بدورات تدريبية خاصة؟ اذا كانت الاجابة بالايجاب يرجى تحديد نوعية هذه الدورات ومدتها والجهة المنظمة لها كما يرجى تزويدي بنسخة من جميع هذه الشهادات الحاصلين عليها.

وفي السؤال الثالث، طالب الدبوس بتزويده بعدد الجامعات الخاصة بالكويت واسماء اصحاب هذه الجامعات، والشروط التي اقرتها الوزارة لانشاء جامعة خاصة في الكويت، وما اشتراطات الوزارة تجاه هذه الجامعات مع صورة من العقود المبرمة بين الوزارة واصحاب هذه الجامعات والشروط التي على اساسها تم اختيارها لانشاء جامعة خاصة.

وفي سؤال رابع، قال الدبوس: يرجى افادتي بالآتي: هل تقوم الوزارة بالاستعانة بخدمات مؤسسات او شركات من خارج الوزارة؟ اذا كانت الاجابة بالايجاب يرجى تزويدي بقانونية هذا الاجراء مع تزويدي بنسخ من جميع العقود المبرمة بين وزارة التربية وهذه الجهات (مع ذكر اسماء ملاك هذه الشركات) مع تحديد الآلية التي تمت بها اختياركم لهذه الشركات الخاصة للاستعانة بخدماتهم.

وجاء في السؤال الخامس: نصت المادة 17 من الدستور «للاموال العامة حرمة وحمايتها واجب على كل مواطن»، ونظرا لاهمية الحفاظ على اموال الدولة ولمحاربة الفساد المالي والاداري في مختلف مرافق الدولة، ونظرا لأن الدولة هي المسؤولة عن تطبيق المبادئ السامية للدستور من خلال تكافؤ الفرص وتحقيق العدالة الاجتماعية وتطبيق القانون لمحاربة الفساد المالي والاداري، لذا يرجى افادتي بالآتي: خطة الوزارة لمحاربة الفساد المالي والاداري، الاجراءات التي تمت لمحاربة الفساد المالي والاداري في الوزارة والجهات التابعة لكم، والعقوبات التي اتخذت ضد بعض موظفي الوزارة وموظفي الجهات التابعة لكم في هذا الاطار مع تزويدي بها ان وجدت، وهل توجد وحدة ادارة بالهيكل التنظيمي للوزارة والجهات التابعة لكم مهمتها الرقابة والمتابعة للكشف عن اي فساد مالي او اداري؟ اذا كانت الاجابة بالايجاب يرجى تزويدي بأعمالها، واذا كانت بالنفي يرجى تزويدي بالاسباب التي تمنع ذلك.

عصام الدبوس

الحسيني: التوجه لرفع نسبة القبول في كليات التربية عشوائي وغير مدروس

استنكر النائب د.مشاري الحسيني استمرار التوجهات التعسفية وغير المدروسة لوزارة التعليم العالي، على خلفية ما أعلنه وزير التربية وزير التعليم العالي د.نايف الحجرف عن وجود نية لرفع نسب القبول في كليات التربية، مؤكدا ان هذا التوجه لا يتوافق مع سياسة التوسع في قبول مخرجات الثانوية.

وأسف الحسيني في تصريح صحافي لأن وزارتي التربية والتعليم العالي من أهم الوزارات في أي دولة في العالم لأنهما المسؤولتان عن إعداد وتأهيل أجيال المستقبل، ولذلك فإنه من الضروري ان تكون القرارات الصادرة عن هاتين الوزارتين نتيجة دراسات عملية مستفيضة لأن لهذا تداعيات كبيرة على مستقبل الوطن من خلال تأثيرها في رسم مستقبل ابنائه وشبابه.

الحسيني دعا الوزير الى اعادة النظر في هذا التوجه، مشيرا الى ان كل الدراسات والمؤشرات الاحصائية تدلل على أن هناك حاجة ماسة في السوق المحلية الى مزيد من المعلمين الكويتيين، لا إلى تقليص عددهم، فاستعراض مؤشرات سوق العمل يوضح وجود كثافة من العنصر الاجنبي في مهنة التعليم مقابل الكادر التعليمي الوطني وهو المؤشر الذي يرفع علامات استفهام في وجه الوزارة وتوجهاتها وفي وجه قرارات وزيرها. واضاف الحسيني ان المبررات التي ساقها الوزير لتبرير هذا التوجه غير مقنعة وغير موضوعية، فادعاء أن الوزارة تهدف الى تدعيم الكفاءة الاكاديمية للراغبين في الانخراط بمهنة التعليم من خلال قصر القبول في التربية على المتفوقين، هو ادعاء لا يستطيع الصمود في وجه الواقع الموجود في العديد من دول العالم، فتطوير المستوى الاكاديمي لمخرجات أي كلية مرتبط بمدى قدرتها على توفير مناهج دراسية متميزة وهيئة تدريسية ذات كفاءة عالية، وكلية التربية ليست استثناء، فالأساس في بناء معلم وطني كفء، غير مرتبط بالنسبة التي يحصل عليها الطالب بالثانوية العامة وإنما يرتبط بإعداد الطالب ذاته بعد التحاقه بكلية التربية وليس الاستناد على ارتفاع مجموعه بالثانوية لتقدير صلاحيته وكفاءته لوظيفة التدريس، مشيرا إلى ضرورة مراجعة الوزير لوجهة نظره تلك لما ستسببه من نتائج كارثية على قطاع التعليم بسبب الفجوة الواسعة بين نسبة عدد المعلمين الكويتيين بالمقارنة بالمعلمين غير الكويتيين.

د.مشاري الحسيني